

المحور الخامس : عوائق التنمية المحلية

الأهداف العامة للدرس:

- تمكين الطالب من الفهم الصحيح وإدراك الأطر النظرية المختلفة للتنمية المحلية.
 - حصر مختلف العوامل المؤثرة في التنمية المحلية والتي تحدد مدى نجاحها أو فشلها.
 - البحث في كيفية تجاوز العقبات وتفعيل التنمية المحلية.
- تمهيد: تسعى الدول على اختلاف ايدولوجياتها ونظمها الاجتماعية والاقتصادية إلى تحقيق التنمية المحلية وتوفير متطلبات العيش الكريم لمواطنيها ولكنها قد تفشل في بلوغ هذه الأهداف نتيجة للصعوبات والعوائق التي تواجهها وهي كثيرة ومتنوعة نصنفها كما يلي:

أولاً: العوائق السياسية:

- طبيعة النظام السياسي غير الديمقراطي الذي لا يسمح للمواطنين بالمشاركة في اتخاذ القرارات وإعداد السياسات والبرامج التنموية التي تهم المواطنين على المستوى المحلي وهذا ما يؤدي إلى نتائج سلبية كثيرة منها:
- المشاريع والبرامج التنموية لا تتماشى مع رغباتهم وطموحاتهم لأنهم لم يشاركوا في إعدادها.
- اللامبالاة وعدم الاهتمام أو التفاعل معها.
- اختلال في توزيع البرامج التنموية من حيث استفادة المناطق الموالية للسلطة المركزية بنسبة أكبر منها أكثر من المناطق المعارضة للنظام.
- غياب الاستقرار السياسي يؤدي إلى عدم وضوح أو تغير البرامج التنموية بصفة دائمة من جهة، كما يؤدي إلى غياب الأمن الضروري لتحقيق التنمية.
- تسييس موظفي الإدارة على المستوى المحلي أي الاعتماد على الولاء بدل الكفاءة في التعيين يؤدي إلى نقص الكفاءة لدى هؤلاء الموظفين.
- ضعف المشاركة السياسية وتدني مستوى الثقافة السياسية لدى مواطني هذه المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى غياب الوعي السياسي والمشاركة السياسية لأفرادها تتيح ولاشك الفرصة لتنفرد الصفوة الحاكمة بإتخاذ القرارات دون مناقش أو منافس.

- سيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على عملية اتخاذ القرارات السياسية بشأن برمجة المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية بدلاً من معيار الحاجة أو الأولوية.
ثانياً: العوائق الاقتصادية:

- اختلال التوازن في عملية التنمية المحلية: التوازن هنا يعني الشمولية في التنمية والتكامل بين المجالات المختلفة بطريقة متوازنة.

- مشكلة التمويل: وتتمثل في غياب الموارد المالية الكافية لتمويل المشاريع التنموية خاصة وأن بعضها تحتاج لتمويل مالي ضخم دون عوائد كافية تغطي التكاليف مثل مشاريع الصحة، السكن، التعليم....

- مشكلة البطالة: فانتشار البطالة معناه أن نسبة من السكان لا تساهم في تحقيق التنمية من جهة، كما أنها تؤدي إلى تقليص النفقات الاستثمارية التي من المفترض أن توجه إلى تجسيد المشاريع التنموية، وتحويلها إلى نفقات استهلاكية لتوفير الحاجات الضرورية (سلع وخدمات) إلى الأفراد الذين يعانون من البطالة.

- تأثير الاقتصاد غير الرسمي (السوق الموازية): نتيجة لصعوبة تحصيل الالتزامات المالية منها لصالح الدولة (رسوم وضرائب) من جهة، ومنافسة غير شريفة مع الاقتصاد الرسمي نتيجة لانخفاض التكاليف فيها.

ثالثاً: العوائق الاجتماعية:

- الانفجار السكاني: وهو عدم تناسب زيادة عدد السكان المرتفعة مقارنة مع نسبة النمو المنخفضة وهذا ما يؤدي إلى اختلال التوازن بين الحاجات الانسانية المرتفعة مع الموارد الاقتصادية المحدودة، وهذا ما ينتج عنه صعوبة توفير المتطلبات الانسانية لحياة كريمة.

- انتشار الفقر: يمثل أحد أبرز عوائق التنمية لأنه يؤدي إلى عوائق أخرى مثل: انتشار الأمية، انتشار الأمراض والأوبئة الصحية، الانحرافات الاجتماعية .. وكلها تمثل عوائق في وجه التنمية المحلية.

- معوقات ثقافية: تعتبر المعوقات الثقافية من بين أهم التحديات التي تواجهها هذه المجتمعات المحلية فغالبا ما يكون سبب فشل معظم المشروعات في المجتمعات المحلية نتيجة إلى جهل الباحثين لثقافة وخصوصيات ذلك المجتمع أو المنطقة، فما يصلح في

مجتمع ما أو جهة ما أو منطقة ليس بالضرورة يصلح في مجتمع آخر يختلف عنه خاصة إذا كانت تلك المشاريع مستوردة من مجتمعات تختلف من حيث المستوى الثقافي والظروف المحيطة بها والمتغيرات المتحركة بها.

- نسق المعتقدات والأفكار السائدة في المجتمع التي تحتوي قدر كبيراً من معوقات التنمية في المجتمعات المحلية المتخلفة، فنسق المعتقدات يرتبط بطبيعة الإنسان، مزاجه وعالمه، وإطاره المرجعي المحلي، وطبيعة هذه المعتقدات تقف سلباً اتجاه التغيير لأنها لا تقبل الرضوخ للتجديدات أو التحديث بطريقة سهلة.

- النظم الاجتماعية السائدة والعادات والتقاليد والقيم الموروثة التي تقف عقبة دون تحقيق التنمية المحلية، فقد يعوق نظام الملكية السائد في مجتمع معين برامج ومشروعات التنمية المحلية، كما توجد فئات في معظم المجتمعات المحلية ترغب في المحافظة على القيم، وتقف عقبة أمام كل ما هو جديد، فهم يخشون من تهديد هذه التنمية المحلية لمصالحهم الخاصة.

رابعاً: العوائق الإدارية:

- تعقد الإجراءات وتفشي الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات، وانتشار اللامبالاة والسلبية، وسيطرة المصالح الشخصية على علاقات العمل الرسمية، وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

- صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية المركزية والمؤسسات الإدارية القائمة على المستوى المحلي.

- ونقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدربة والقادرة على تحمل مسؤولية التنمية المحلية في المجتمعات المحلية.

- ضعف الأداة التنفيذية وسوء إدارتها لبعض الوحدات الحكومية وبخاصة الوحدات المحلية.

- عدم واقعية الأهداف ورفع الشعارات الرنانة المتعلقة بها.

- تراخي الجهات الإدارية وضعف سلطاتها مما أدى إلى انتشار رقة الفساد.

- عدم التخطيط الجيد لمشاريع التنمية المحلية بما يتماشى والحاجات الأساسية للمجتمع المحلي.

قائمة المراجع:

- رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2001.
- أحمد رشيد، التنمية المحلية ، القاهرة، دار النهضة العربية، 1986
- بن غضبان فؤاد، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2013.
- الشيخ سالم فؤاد وآخرون، المفاهيم الإدارية الحديثة، عمان، مركز الكتب الأردني، 1999.
- راشد أحمد، التنمية المحلية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1986.
- رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2002.